المحاضرة الرابعة عشر: الدولة والاقتصاد: الضرائب، التضخم، الدين الحكومي، الاكتفاء المجتمعي.

حظي تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي باهتمام المفكرين الاقتصاديين عبر التاريخ، نظرا لدورها المحوري في إدارة المجتمع وتنظيم شؤونه. وقد تجلى هذا الدور بوضوح بعد الحرب العالمية الثانية، حيث اعتمدت العديد من الدول، سواء الرأسمالية كالمملكة المتحدة وفرنسا، أو الاشتراكية كالاتحاد السوفيتي والصين، سياسات اقتصادية مخططة لتحقيق التنمية. وعلى الرغم من اختلاف الاقتصاديين حول مدى التدخل الحكومي، إلا أن هناك إجماعاً على ضرورة وجود حدٍّ أدنى منه لضمان الاستقرار الاقتصادي.

وقد أدى انتشار الفكر الكينزي إلى زيادة التدخل الحكومي، حيث امتلكت الدول بعض الصناعات الأساسية، ورفعت الإنفاق على الخدمات الاجتماعية والبنية التحتية، مما ساهم في نمو الاقتصاد. كما تأثرت الدول النامية بهذه التوجهات، حيث تبنَّت سياسات تدعو إلى تدخل الدولة لمكافحة التخلف وتحقيق التنمية. ورغم تراجع دور الدولة مع تصاعد الفكر الرأسمالي، إلا أنها لا تزال فاعلة في إدارة الأزمات الاقتصادية ومواكبة التحولات التي فرضتها العولمة.

1- الضرائب:

تعريف الضريبة:

هي مبلغ نقدي يدفع جبرا من طرف المكلفين حسب مقدرتهم، بصورة تلقائية، دون مقابل، لتغطية نفقات الدولة وتحقيق أهدافها .وهي المبلغ الذي تفرضه الدولة، وتقتطعه، بصورة مباشرة، وذلك بغية تمييز الضريبة عن الإجراءات النقدية التي تؤدي – كما في حال تخفيض قيمة العملة – إلى الاقتطاع غير المباشر من ثروات الأشخاص.

من خلال تعريف الضريبة يمكن استنباط الخصائص الأساسية لها، موضحين كل خاصية على حدى على النحو الموالي:

- **الضريبة كمبلغ مالي:** تعرف الضريبة أساسا على أنها اقتطاع نقدي يُفرض على الأفراد والمؤسسات، وهو النهج السائد في العصر الحديث. ورغم ذلك، فقد كانت الضرائب تُحصَّل تاريخيًا بطرق عينية، كاقتطاع نسبة من الإنتاج أو تقديم خدمات عمل إجبارية للدولة. وقد كان هذا النمط شائعًا في النظم الاقتصادية القديمة، لا سيما في المجتمعات الزراعية حيث كان الإنتاج الزراعي يمثل ركيزة أساسية للاقتصاد القومي. وقد ارتبط هذا الشكل الضريبي بالنظم الإقطاعية والاستبدادية التي اعتمدت على القوة والإلزام في تحصيل الضرائب العينية. ومع تطور الأنظمة الاقتصادية واعتماد النقود كوسيلة أساسية للتبادل، أصبحت الضرائب تُجبى نقدًا، تماشيًا مع طبيعة المعاملات المالية للدولة التي تتم غالبًا بصيغة نقدية، بحيث تتناسب الإيرادات مع طبيعة النفقات العامة.
- **الإلزامية في دفع الضريبة:** تتميز الضريبة بطابعها الإجباري، إذ يُلزم المكلف بأدائها دون خيار في الامتناع عن الدفع أو تحديد آليته وموعده. وفي حال التخلف عن السداد، تمتلك الدولة السلطة القانونية لفرض الضريبة بالقوة، ويُعد الممتنع عن الدفع متهربا ضريبيا وفقا للقانون. ورغم ذلك، لا يتعارض هذا الإلزام مع المبادئ

الديمقراطية، نظرا إلى أن فرض الضرائب يخضع لموافقة السلطة التشريعية الممثلة في البرلمان. وعلاوة على عنصر الإلزام، يمكن للدولة اللجوء إلى التنفيذ الجبري لضمان التحصيل، مما يميز الضريبة عن الرسوم المدفوعة مقابل الخدمات العامة أو القروض الاختيارية التي يقدمها الأفراد للدولة طواعية، لا سيما في أوقات الأزمات مثل الحروب والكوارث الطبيعية.

- **مراعاة قدرة المكلف على الدفع**: من المبادئ الأساسية للضريبة أنها تفرض وفقا لقدرة المكلف المالية، بحيث يحدد القانون الضريبي الفئات الخاضعة لها، سواء كانوا أفرادا طبيعيين أو معنويين، مقيمين أو غير مقيمين. غير أن الواقع العملي يشير إلى أن الدولة، من خلال أجهزتها المختلفة، تقوم بفرض الضرائب وتحديد التزامات المكلفين دون الالتزام الدقيق بمبدأ المقدرة التكليفية. ولهذا السبب، تجنب العديد من علماء المالية إدراج هذا المبدأ ضمن التعريفات الأساسية للضريبة. ورغم ذلك، لا يزال البعض يشير إليه عند تحليل خصائص الضريبة، موضحين أسباب عدم اعتباره من العناصر الجوهرية في جميع السياقات المالية.
- **عدم القابلية للاسترداد**: يعد دفع الضريبة التزامًا نهائيًا، إذ لا يمكن للمكلف المطالبة باستردادها بعد دفعها، بغض النظر عن الظروف. وهذا يميز الضريبة عن القروض العامة الإجبارية التي تفرضها الدولة أحيانا، حيث تلتزم الحكومة بإعادة القرض للمكلف مع الفوائد المترتبة عليه، وفقًا للشروط القانونية المحددة.
- **الضريبة تدفع دون مقابل مباشر**: عند دفع الضريبة، لا يحصل المكلف على منفعة شخصية مباشرة، وإنما يستفيد المجتمع ككل من العوائد الضريبية من خلال تمويل الخدمات العامة مثل الصحة والتعليم والبنية التحتية. وعلى الرغم من أن الأفراد قد يستفيدون من هذه الخدمات، فإن ذلك يتم بطريقة غير مباشرة، إذ لا يعتمد مقدار الضريبة المفروضة على مدى استفادة الفرد من الخدمات الحكومية، بل على قدرته التكليفية، التي تحددها الدولة وفقا لاعتبارات مالية واقتصادية.

الضريبة كأداة لتحقيق الاستقرار الاقتصاي:

تهدف معظم الدول النامية إلى وضع سياسة ضريبية تسعى إلى تمويل برامج التنمية ودفع عجلة التقدم الاقتصادي، إلا انه لا يخفي علينا أن السياسة الضريبية بالتنسيق مع السياسة الاتفاقية والسياسية الائتمانية، تساهم بشكل فعال في الحيلولة دون تذبذب مستوى النشاط الاقتصادي للمجتمع.

- **السياسة القائمة على التمويل بالفائض**: تسعى الدول النامية إلى تنمية مواردها وذلك للرفع من مستوى النشاط الاقتصادي، وذلك يوجب على الحكومة إتباع سياسة مالية محددة، تكفل القضاء على التضخم وإشاعة الاستقرار في وسط المجتمع. يمكن تحقيق ذلك مثلا من خلال رفع إيرادات الضرائب كضرائب الاستهلاك وضرائب الدخل، وأن تفرض ضرائب على الأرباح الاستثنائية وهذا الامتصاص جانب من الطاقة الشرائية الإضافية، التي نتجت عن الاتفاق الاستثماري المتزايد.
- **السياسة القائمة على التمويل بالعجز**:

تقوم معظم البلدان النامية بوضع سياسة استثمارية في إطار خطة اقتصادية شاملة تهدف من ورائها إلى رفع الإنتاج والدخل والعمالة، ولكن قد تواجه هذه السياسة الاستثمارية بعض العراقيل، كالاختلال في معدلات نمو الدخل والإنتاج والعمالة.

هذا ما يدفع بالدولة بالتوسيع في حجم مدفوعاتها التمويلية، كان تقوم بمنح إعانات نقدية وعينية للأفراد العاطلين، أو ذوي الدخول الضعيفة، أو كان تقوم مثلا بخفض إيرادات الضرائب لمنح قوة شرائية إضافية للمجتمع، ويرى الكثير من الاقتصاديين أن سياسة تكييف مستويات إيرادات الضرائب، تفضل تكييف مستويات الاتفاق النقدي الكلي للمجتمع.

إن أثر تخفيض الضرائب في دفع المشروعات الخاصة على التوسع أمر مشكوك فيه، وخاصة في فترات الكساد، لان الكفاية الحدية لرأس المال تأخذ في الهبوط إلى مستوى لا يشجع رجال الأعمال على الاستثمار مهما كان مبلغ التخفيض في الضرائب.

وما تجدر الإشارة إليه هنا انه إذا رغبت الحكومة في المفاضلة بين زيادة الإنفاق العام، وإنقاص إيرادات الضرائب كوسيلتين ماليتين للحد من الهبوط في مستوى النشاط الاقتصادي فعليها الكلي للمجتمع الأخذ بالأولى لأنها أكثر فعالية.

2- **التضخم**:

على الرغم من شيوع انتشار هذا المصطلح وشموله معظم اقتصاديات العالم في الوقت الحاضر، إلا أنه لم يوجد لحد الآن اتفاق بين الاقتصاديين حول تعريف محدد وواضح للتضخم فمنهم من يعتقد أن التضخم يعود إلى زيادة كمية النقد المتداولة أكبر من المعروض السلعي، وما يؤدي ذلك إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار. أما البعض الأخر فإنه يعتقد أن التضخم قد ينجم عن زيادة الإنفاق القومي دون أن يرافق ذلك زيادة في الإنتاج .وبناء على ما تقدم يمكن أن يعرف التضخم بأنه الارتفاع المستمر والملموس في المستوى العام للأسعار، وهذا يعني أنه ليس ارتفاع أسعار بعض السلع والخدمات في وقت معين مع انخفاض لأسعار سلع أخرى يعتبر تضخما كما أن الارتفاع المفاجئ في الأسعار وفي وقت واحد لا يعد تضخما، حيث من الممكن أن تعود الأسعار إلى وضعها الطبيعي بعد زوال أسبابها.

أسباب التضخم:

ينشأ التضخم بفعل عدة عوامل اقتصادية مختلفة نوجزها فيما يلي:

- **تضخم ناشئ عن التكاليف**: ينشأ هذا النوع من التضخم بسبب ارتفاع التكاليف التشغيلية في المؤسسات الاقتصادية، كمساهمة إدارات الشركات في رفع رواتب منتسبيها من العمال ولاسيما الذين يعملون في المواقع الإنتاجية، إضافة إلى ارتفاع تكاليف مختلف مراحل الدورة الإنتاجية (تخزين، استغلال، توزيع...، الخ

- **تضخم ناشئ عن الطلب**: حيث ينشأ هذا النوع من التضخم عن زيادة حجم الطلب النقدي والذي يصاحبه عرض ثابت للسلع والخدمات، حيث إن ارتفاع الطلب الكلي الذي لا تقابله زيادة في العرض يؤدي إلى ارتفاع الأسعار.
- **تضخم ناتج من تغيرات كلية في تركيب الطلب الكلي في الاقتصاد الوطني**: حتى لو كان هذا الطلب مفرطا أو لم يكن هناك تركز اقتصادي، إذ تكون الأسعار قابلة للارتفاع وغير قابلة للانخفاض على الرغم من انخفاض الطلب.

الآثار الاقتصادية للتضخم:

للتضخم آثار وأبعاد اقتصادية كبيرة على النحو التالي:

- **أثر التضخم على القوة الشرائية للنقود** :يؤدي الارتفاع المستمر في أسعار السلع والخدمات إلى فقد ان النقود لجزء من قوتها الشرائية، وينعكس ذلك في إضعاف ثقة الأفراد بالعملة الوطنية .كما يؤدي إلى اتجاه الأفراد إلى إنفاق دخولهم على الاستهلاك الحاضر وشراء السلع المعمرة والعقارات والعملات الصعبة خوفا من ارتفاع أسعارها مستقبلا مما يضعف عملية الادخار وبالتالي تفقد النقود وظيفتها كمخزن للقيمة.
- **أثر التضخم على الادخار** :ينتج عن التضخم ارتفاع القدر المخصص من موازنات الأسر والشركات والحكومات على الإنفاق على الاستهلاك، من ثم تقليل قدرتها على الادخار والاستثمار في المستقبل.
- **أثر التضخم على ميزان المدفوعات**: يؤثر على التضخم سلبا ميزان المدفوعات خاصة في الدول التي تسجل معدلات مرتفعة من التضخم، حيث يؤدي ارتفاع الأسعار المحلية إلى انخفاض قدرة صادرات الدولة على المنافسة مقارنة بأسعار السلع المنافسة لها دوليا، فتقل الصادرات بالنسبة لتلك الدولة، مما يحدث عجزا في ميزان المدفوعات.
- **تأثير التضخم على توزيع الثروة** :يحدث التضخم تفاوتا توزيع الدخول لصالح أصحاب الثروات، حيث تلجأ البنوك المركزية عادة إلى محاربة التضخم عن طريق رفع أسعار الفائدة لخفض مستويات الطلب، فيما يتضرر جراء التضخم العمال والموظفون نظرا لانخفاض القيمة الحقيقية لأجورهم ورواتبهم حال ارتفاع معدل التضخم. يهدد هذا التفاوت الاستقرار الاقتصادي الضروري لدفع عجلة التنمية.
- **أثر التضخم على هيكل الإنتاج** :يوجه التضخم رؤوس الأموال إلى الأنشطة الاقتصادية التي لا تفيد النهضة الاقتصادية في مراحلها الأولى، وذلك بسبب ارتفاع الأسعار والأجور والأرباح في القطاعات الإنتاجية المخصصة لإنتاج السلع الاستهلاكية، على حساب الأنشطة الإنتاجية والاستثمارية والتي هي أساس تحقيق النمو الاقتصادي .

رغم ذلك، لا عجب في أن يكون التضخم هدفا بحد ذاته لدى الدول التي تشهد اقتصاداتها ركودا كما هو الحال خلال فترات الأزمات الاقتصادية والمالية، حيث ينخفض النمو الاقتصادي في هذه الفترات بصورة كبيرة، أو تسجل

الدول انكماشا مما يجعل السلطات المختصة تتخذ السياسات والإجراءات التي من شأنها رفع مستوى الطلب على السلع والخدمات، بما يؤدي إلى ارتفاع أسعارها ومن ثم زيادة مستويات الطلب.

وبالتالي يمكن القول إن وجود قدر معقول ومقبول من التضخم سيشجع المنتجين على الاستمرار في الإنتاج رغبة في الحصول على الربح. لكن في المقابل، وكما بيننا سابقا، فإن الارتفاع الكبير في معدلات التضخم ينتج عنه العديد من الآثار الاقتصادية السلبية.

3- الدين الحكومي:

تعريف الدين الحكومي أو العام:

كما يعرف الدين العام الحكومي المحلي بأنه عبارة عن العجز الكلي في الموازنة العامة. أما صافي العجز فهو العجز الكلي بعد خصم ما هو متاح من مصادر التمويل المحلية وما هو متاح من مصادر التمويل الأجنبية كالقروض والمنح والتسهيلات الائتمانية والباقي بعد ذلك يتم تمويله من الجهاز المصرفي وهو ما يعرف بالعجز الصافي .

هذا ويمثل الدين الحكومي المحلي القائم في لحظة معينة حجم الاقتراض السابق لتلك اللحظة والذي لم يسدد بعد. وينشأ الدين العام نتيجة لتمويل عجز الموازنة الحكومية بالاقتراض. وتقترض الحكومات من السوق المحلية، من المصارف التجارية أو المصرف المركزي أو المؤسسات المالية وغير المالية الأخرى بالإضافة إلى الجمهور .

ويمكن تعريف الدين الحكومي (بصورة تشمل الاعتبارات القانونية والاقتصادية) بأنه: مبلغ نقدي من المال تقترضه الدولة أو أحد أشخاص القانون العام من الأفراد أو المؤسسات المالية الخاصة أو العامة الوطنية منها أو الدولية أو من الدول الأخرى، بموجب اتفاق يستند في أساس مشروعيته إلى قاعدة قانونية عامة صادرة عن السلطة التشريعية يتضمن مقابل الوفاء والتعهد برده ودفع فائدة عنه وفقا لشروط الاتفاق.

ولقد وضعت كل من منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومصرف التسويات الدولية تعريفاً للديون الخارجية ينص على أن الدين الإجمالي في تاريخ معين يعادل مبالغ الالتزامات التعاقدية الجارية والمؤدية إلى دفع المقيمين في بلد إلى غير المقيمين سندات وفاء الدين الأساسي مع الفوائد أو بدونها، أو دفع الفائدة مع سداد المبلغ أو بدونه.

أنواع الدين الحكومي أو العام:

- **الدين العام الداخلي (المحلي):**

يتمثل في ديون (قروض أو سندات أو صكوك) تحصل عليها الدولة من الوحدات الاقتصادية (أفراد أو مؤسسات مالية) في السوق المحلي، وتلتزم بسدادها بالعملة المحلية .وهناك نوعان من القروض المحلية:

- **القرض الحقيقي:** وهو اقتراض الحكومة من الأفراد والشركات وبنوك الادخار والمؤسسات المالية غير المصرفية، ويمثل هذا القرض استقطاعا من دخول وثروات ومدخرات المجتمع؛ أي أن الحكومة هنا تنافس القطاع الخاص على السيولة المتاحة في الاقتصاد.

- **القرض الظاهري**: وهو اقتراض الحكومة من الجهاز المصرفي الذي يشمل البنك المركزي والبنوك التجارية، والذي يترتب عليه استقطاع من دخول وثروات ومدخرات المجتمع؛ حيث يقوم البنك المركزي بزيادة كمية النقود في الجهاز المصرفي بقيمة القرض وفوائده، وهو عملية لزيادة كمية النقود .

- **الدين العام الخارجي**:

يتمثل في ديون(قروض)تحصل عليها الدولة من الخارج (دولة أخرى أو مؤسسات مالية خارجية)، ويتم طرحها في الأسواق المالية الأجنبية، ويلزم سدادها بالعملة الأجنبية.

الأثار الاقتصادية للدين الحكومي:

يختلف مفهوم الدين العام الداخلي من بلد لآخر، و ذلك حسب طبيعة العلاقة الموجودة بين الخزينة العامة باعتبارها الوصي المالي للدولة، ومختلف الوسطاء الماليين من جهة والهيئات العامة الاقتصادية من جهة أخرى، غير انه وبالنظر إلى مجموع الدول التي تعاظمت ديونها الخارجية والداخلية، حيث دخلت في إصلاحات هيكلية عميقة مدعومة من طرف صندوق النقد والبنك الدوليين، أصبح مفهوم الدين العام الداخلي ينحصر في نطاق وصفة هاتين المؤسستين، بحيث لم يعد يقتصر على تلك القروض الحكومية التي تعقدها الدولة للحصول على موارد مالية، بل أصبح يشمل بالإضافة إلى هذه القروض، كافة التزامات جميع الوحدات الحكومية والمؤسسات والهيئات المستقلة والمشروعات المملوكة للدولة. هذا وتختلف أدوات الدين الداخلي حسب مسمياتها من بلد إلى آخر، غير أنها تتشابه في معظمها من حيث دورها في تعبئة الادخار بهدف تمويل العجز المالي العام، وتفعيل الأسواق النقدية والمالية، وكأدوات ضبط واستقرار اقتصادي .و على الرغم مما ساد من فكر اقتصادي ومالي، والذي تباين بين الرفض والتأييد المقيد بشروط، لفكرة الاعتماد على القروض العامة الداخلية، فان حتمية الاعتماد على هذه القروض أصبحت أمرا واقعا فرضه التحول والتطور الذي حصل في دور الدولة في الحياة الاقتصادية وتعاظم وظائفها، وما يؤكد ذلك أن معظم الدول النامية والمتقدمة على حد السواء، أصبحت في وقتنا الراهن تعتمد وبشكل متزايد على هذا المورد لتحقيق أهداف اقتصادية (خاصة المالية و النقدية منها)، حيث أصبح الاعتماد على القروض العامة الداخلية من الأمور المسلم بها في معظم الدول المعاصرة، لذلك فقد ركز الفكر المالي على حسن إدارتها وبالطرق التي تحقق الأهداف الاقتصادية المرغوب فيها .وأمام تنامي الدين العام الداخلي الناتج عن إصدار هذه الأدوات في اقتصاديات معظم الدول، فقد تم التركيز على مقدرة الدولة على تحمل الدين من خلال دراسة جملة من المحددات والتي من أهمها الناتج الداخلي الخام، باعتباره الوعاء الذيٌ ستمد منه أعباء خدمة الدين ورد أصله، وحتى يبقى هذا الدين في الحدود الآمنة له، يجب أن ينظر إليه من زاوية نسبته إلى ت الناتج الداخلي الخام، هذه النسبة التي ينبغي ألا تزيد عن حد معين. ومن حيث الآثار التي تترتب على الدين العام الداخلي، فإنها تمتد إلى المتغيرات الاقتصادية الكبرى، كالكتلة النقدية، أسعار الفائدة، حجم الائتمان، معدل تكوين رأس المال والمستوى العام للأسعار، كما تترتب عليه آثار توزيعية ناتجة بالأساس عن نقل عبء الدين من جيل إلى أخر .وعلى الرغم من الاختلافات على أهمية الإدارة بين المدارس

الاقتصادية حول الآثار المحتملة للدين العام، فإن هناك إجماعا الفعالة لهذا الدين من اجل خفض الأعباء المترتبة عليه.

4- الاكتفاء المجتمعي:

يعد مفهوم الاكتفاء المجتمعي تعبيرا عن قدرة المجتمع على تحقيق الاعتماد التام على موارده وإمكاناته الذاتية، مما يتيح له تلبية احتياجاته المتنوعة دون اللجوء إلى مصادر خارجية. ويعني ذلك أن يعتمد بلد ما على إمكانياته الخاصة في إنتاج كافة متطلباته الغذائية محليًا، إلى جانب توفير السلع الاستهلاكية والاستثمارية اللازمة، وذلك بهدف الحد من التبعية السياسية والاقتصادية للدول الأخرى، وتعزيز استقلالية قراراته الداخلية والدولية.

مع ذلك، لا يعني الاكتفاء المجتمعي بأي شكل من الأشكال قطع العلاقات التجارية مع الدول الأخرى، بل يستدعي تهيئة ظروف وطنية مناسبة تُمكِّن من تحقيق تبادل اقتصادي أكثر ربحية ضمن إطار تقسيم العمل الدولي. ويهدف ذلك إلى دعم الإنتاج المحلي كميًا ونوعيًا، لضمان تلبية احتياجات المواطنين الاستهلاكية والاستثمارية بشكل أكثر كفاءة.

علاوة على ذلك، يعرف الاكتفاء المجتمعي بقدرته على تحقيق الاكتفاء الغذائي من خلال الاعتماد على موارده الذاتية لإنتاج كافة احتياجاته الغذائية محليًا. ومع ذلك، هناك عدة تحفظات تُثار حول هذا المفهوم، أبرزها:

- الطابع الأيديولوجي الذي يرتبط بفكرة الاكتفاء الذاتي.
- النسبية وعدم الثبات في مفهوم الاكتفاء الذاتي الغذائي.
- التحديات العملية التي تواجه تحقيق هذا الهدف على أرض الواقع.

أسس الاكتفاء المجتمعي: يستند الاكتفاء المجتمعي إلى مجموعة من الأسس الأساسية التي تشمل ما يلي:

- **مجموعة مشتركة من القيم** :يقوم الاكتفاء المجتمعي على قيم جوهرية مثل التضامن، والحرية، والمساواة، مما يساهم في تحقيق عدالة اجتماعية أكثر شمولاً.
- **حرية الانضمام** :يتمتع الأفراد والشركات بالحق في الانضمام إلى منظمات الاقتصاد المجتمعي أو الانسحاب منها وفقًا لرغباتهم، مما يعزز من حرية المشاركة والاستقلالية.
- **الإدارة الجماعية والمشاركة** :يتمحور نظام التسيير حول مبدأ الديمقراطية التشاركية، حيث تُنتخب القيادات من قبل الأعضاء، وتعتمد عملية اتخاذ القرار على قاعدة "شخص واحد = صوت واحد"، ما يضمن توزيعاً عادلاً للسلطة داخل المنظمات.

- **الربح المحدود أو المعاد استثماره** :لا يكون تحقيق الربح هدفا رئيسيا، بل يتم توجيه أي فوائض مالية نحو تطوير المشاريع أو تعزيز الأنشطة الاجتماعية لضمان استدامة المنظمة وتحقيق منافع جماعية.
- **التضامن وتحمل المسؤولية** :تعمل منظمات الاقتصاد المجتمعي على تنفيذ برامج وإجراءات تسهم في التنمية المجتمعية، وذلك في إطار مبادئ المسؤولية المشتركة والمصلحة العامة.

يمثل الاكتفاء المجتمعي نهجا اقتصاديا يركز على الإنسان بدلا من السعي لتحقيق أقصى الأرباح. ويهدف إلى إنتاج السلع والخدمات بطريقة تلبي احتياجات الأفراد، متجاوزا النماذج الاقتصادية التقليدية التي ترتكز على تعظيم المكاسب المالية. كما يستثمر التطورات الاقتصادية والتكنولوجية في تحقيق التنمية الاجتماعية، حيث يتم توجيه الأدوات الاقتصادية نحو تحقيق الرفاهية الجماعية بدلاً من تعزيز الأرباح الفردية.

ويستند الاكتفاء المجتمعي إلى مؤسسات تهدف إلى خدمة الأفراد وليس الأسواق، حيث يتم إنتاج السلع والخدمات بهدف تعزيز الرعاية الاجتماعية بدلاً من تحقيق الأرباح. وتقوم أنشطة الاكتفاء المجتمعي على مجموعة من القيم والمبادئ الأساسية التي تعزز العمل المشترك والمسؤولية الجماعية، كما هو موضح فيمايلي:

- **المشاركة والحكم الديمقراطي**:

  - يعد مبدأ الديمقراطية التشاركية من الركائز الأساسية للاكتفاء المجتمعي.
  - يشارك المستفيدون والعاملون في عملية اتخاذ القرار، مما يعزز المسؤولية المشتركة.
  - يتم تمكين الأفراد عبر نماذج عمل قائمة على المشاركة.
  - تتساوى جميع الأصوات في التصويت وصنع القرار، مما يضمن العدالة والمساواة.

- **التضامن والابتكار**:

  - يشكل الاكتفاء المجتمعي نموذجا اقتصاديا بديلا ومبتكرا يتجاوز حدود الأنظمة التقليدية.
  - يركز على الفئات الأكثر تهميشا وحرمانا، حيث يسعى إلى توفير فرص اقتصادية لم تكن متاحة في الأنظمة النيو ليبرالية أو من خلال برامج التنمية التقليدية.
  - يتطلب مرونة وإبداعا في توجيه الموارد والفوائد لصالح المستفيدين والمساهمين.

- **المشاركة الطوعية والاستقلالية**:

  - يعتمد الاكتفاء المجتمعي على الانضمام الطوعي لمنظماته.
  - تُؤسس هذه المنظمات وفقا لاحتياجات المجتمع المحلي، مما يجعلها نابعة من القاعدة الشعبية.

- يتميز هذا النموذج بالاستقلالية الذاتية، حيث يمكن للمجتمعات تأسيس مشاريع اقتصادية توفر فرص عمل، وتساهم في تنمية المهارات، وتتيح الوصول إلى الموارد التي قد لا تكون متاحة في الاقتصاد التقليدي القائم على السوق.

- **المصلحة العامة:**

- يعزز الاكتفاء المجتمعي ثقافة قائمة على التعاون والدعم المتبادل بين أفراد المجتمع.
- يشجع على تحمل المسؤوليات المشتركة لضمان تحقيق المنافع العامة.
- يهدف بشكل رئيسي إلى تحقيق النمو والرفاهية للجميع، دون إغفال حقوق الأفراد داخل الجماعة.

يُعد الاكتفاء المجتمعي نموذجا إنسانيا بامتياز، حيث يضع الأفراد في صميم العملية الاقتصادية، ويهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة. وبفضل مبادئه القائمة على المشاركة، والتضامن، والاستقلالية، يسهم هذا النموذج في تقديم حلول بديلة للنظم الاقتصادية التقليدية، مما يجعله أداة فعالة لتعزيز التكافل الاجتماعي وتحقيق تنمية أكثر شمولاً وإنصافا.